مجلة

العلوم الإنسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Issued by Faculty of Arts - Alkhums - Elmergib University - Libya

30

العدد

الثلاثون

مارس

2025م

تصنيف معامل التأثير العربي 2024م (2.05)

تصنيف معامل ارسيف Arcif 2024م (0.0185)

تصنيف الرقم الدولي (2710-3781/ISSN)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

مَرْوِيَّاتُ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ – رَضِيَ الله عَنْها– جَمْعًا وتَخْرِيجًا

إعداد: أ. عائشة حسين احمودة •

ملخص البحث:

تناولت هذه الدّراسة مرويّات صحابية جليلة شجاعة تركت ديار الكفر والتحقت بالمسلمين، وأبدلها الله زوجا مسلما مجاهدا بدل زوجها الكافر، وهي سُبيعة بنت الحارث الأسلمية – رضي الله عنها– وهي مُقلة في رواية الأحاديث، وبعد الاستقراء تبيّن أن عدد مروياتها أربعة أحاديث، فتم جمع مرويّاتها من مظانها المتفرقة، ودراستها وفق قواعد أهل الحديث بجمع طرقها وذكر المتابعات والشواهد إن لزم الأمر، مع ترجمة للرّاوي الضعيف، أو المبهم، أو المهمل، وإيراد أقوال أئمة الحديث في الحكم على الحديث صحة، أو ضعفا.

Abstract:

This study has dealt with the narrations of abrave great Sahabi whom left the home of infidelity and joined the Muslims, and Allah replaced her with mujahid Muslim husband instead of her infidel husband, namely Subia Bint Al- Harith al Islamiya, may Allah be pleased with her, whom rarely narrates hadiths. Following induction, it turned out that the number of her narrations was four hadiths, so her narrations were collected appearances and studied according to the rules of Allah-Hadith via all of its methods mentioning following and evidences whenever necessary.Weak, ambiguous or neglected narrations were translated with mentioning sayings of scholars in judging the Hadith as true, or as weak.

الكلمات المفتاحية: سبيعة الأسلمية – تخريج – مرويات – دراسة.

• قسم التفسير والحديث/ كلية علوم الشريعة/ جامعة المرقب.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد الأوّلين والآخرين، سيدنا محمدٍ وعلى ألهِ وصحبهِ، ومن اقتدى به إلى يوم الدّين.

تمتاز علومُ الحديثِ بأنّها منْ أُشرفِ العلومِ وأجلّها؛ لما فيها من حفظٍ للسنةِ النبويةِ، وتُعدُّ دراسة مرويّات الصحابة وسبرها بالغة الأهمية في علوم الحديث؛ فهي التطبيق العملي لعلوم الحديث، حيث توضح مدى اهتمام نقّاد الجرحِ والتعديل في الحكمِ على الرُّواة من حيث الضبط والإتقان، وبدراسة أسانيد الحديث وجمع طرقه تتبين علله، ويتميز الصحيح من الضعيف، وقد اهتم المحدّثون ونُقّاد الحديث من أهل الجرح والتعديل بذلك، كما قال ابن معين[1]: " لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ"[2].

وقال علي بن المديني[3]:

---

1 – يحيى بن معين بن عدي بن عون بن بسطام بن عبد الرحمن، أبو زكريا (ت233 ه) قال الامام أحمد:" كان ابن معين أعلمنا بالرجال"، وقال النسائي: " الثقة المأمون أحد أئمة الحديث"، وعّده ابن حجر من رجال الطبقة العاشرة، وقال:" ثقة حافظ إمام أهل الجرح والتعديل". ينظر: معرفه الثقات للعجلي، ترجمة (1997) 2/ 357، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (6926) 543/31، وتذكرة الحفاظ للذهبي، ترجمة (437) 2 / 429، وتهذيب التهذيب لابن حجر 4/ 389، وتقريب التهذيب، ترجمة (7701) ص1067، وشذرات الذهب لابن العماد 3 / 155.

2 – الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي316/2، وتهذيب التهذيب لابن حجر390/4.

3 – علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، أبو الحسن ابن المديني(ت234ه) قال ابن عُيينة:" لولا ابن المديني ما جلستُ"، وقال عبد الرحمن بن مهدي: " أعلم الناس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم"، وعده ابن حجر من رجال الطبقة العاشرة، وقال: "ثقة ثبت إمام أعلم أهل البصرة بالحديث وعلله"، من مصنفاته: العلل، والطبقات، والتاريخ. ينظر: معرفة الثقات للعجلي، ترجمة (1311) 157/2، وأسامي من روى عنه البخاري من مشايخ لابن عدي، ترجمة (146) ص155، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (4069) 5/21–15، وتذكرة الحفاظ للذهبي، ترجمة (436) 2/ 428، وتقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة (4794) ص699، وشذرات الذهب لابن العماد 3/ 159.

"البابُ الّذي لَمْ تُجْمَعْ طرقُهُ لَمْ يُتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ"[1].

فبسبر المرويّات يتميّز صحيحُ السنّةِ من سقيمها، وقد نبّه العلماءُ على هذه الفائدة، وتُعدّ سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّة – رَضِيَ الله عَنْها– من المُقلّين من الرّواية؛ فرأيتُ تناول مرويّاتها بالجمعِ والتخريجِ.

أهميةُ البحث:

بيان أهمية سبر المروّيات وجمعها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

يساعد التخريج ودراسة الأسانيد على تكوين ملكة حديثية؛ لما فيها من فائدة عظيمة لطالب العلم.

بتخريج الحديث وتتبع طرقه يتضح ما خفي من العلل الغامضة التي قد تقدح في صحة الحديث.

إظهار جهود علماء الحديث، وما بذلوه في حفظ السّنة النبوية.

أسبابُ اختيارِ الموضوع:

للاستزادة ولو بالقليل من علم التخريج ودراسة الأسانيد؛ لننال شرف الاعتناء بحديث النّبي– صلى الله عليه وسلم –.

حرصًا منّا على إبراز مرويّات الصحابية سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّة – رضي الله عنها– وتخريجها وإيراد الشواهد والمتابعات، ونقل أقوال النّقاد من المحدّثين وأحكامهم على الرّواة.

إشكاليةُ البحثِ:

فعلى ما تقدم فإنّ إشكالية البحث تكمن في الأسئلة الآتية:

س– من هي سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّة – رضي الله عنها– وكم عدد مروياتها؟

س– ما المصادر المعتمدة في التخريج؟ وكيف يتم إيراد المتابعات، وما درجة كل حديث؟

1 – الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي314/2، وتهذيب التهذيب لابن حجر176/3.

س- كيف نعرف الراوي المُبهم، أو الضعيف، أو المُهمل وإن كان ثقة؟ وما هي مظان ترجمة كل منهم؟ كيف يتم إدراج أقوال العلماء في الحكم على الحديث؟

أهداف البحث:

التعريف بسُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّة – رضي الله عنها-.

إبرازُ مرويّات الصحابية سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّة – رضي الله عنها- إلى أروقة المكتبة الحديثية بذكر مظان هذه المرويات، وتمييز المقبولة منها والمعلولة.

حصر طرق الحديث، ومن أخرج كل طريق مع بيان مدار الحديث، ومن تم الحكم على الحديث بإيراد أقوال المحدثين من كتب العزو.

الترجمة للراوي المُبهم، أو الضعيف، أو المُهمل وإن كان ثقة.

منهج البحث:

المناهج المتبعة البحث هي: المنهج الاستقرائي في جمع المرويّات وطرق الحديث وحصرها، ونقلها من مظانها، والمنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج النّقدي في دراسة الأسانيد، والحكم على المرويات وإيراد الشواهد إن استلزم الأمر، ونقل أحكام أئمة النّقد في الراوي جرحًا وتعديلًا.

وكانت المنهجية في التخريج كالآتي:

أنقلُ نصّ الحديث من كتب السّنن بسنده ومتنه.

أبدأُ بتخريج الحديث من المصدر الأعلى، ثم أذكر من خرج من طريقه، كما لو كان الحديث مثلاً في الموطأ وأخرجه البخاري من طريق الإمام مالك؛ فإني أبدأ بالمصدر الأعلى وهو الموطأ.

أقدمُ ما كان في الصحيحين أو أحدهما، وأذكرُ المخرِّجين مرتبين حسب الأصحية والمكانة العلمية للكتب الستة، ثم أرتبُ باقي المخرِّجين حسب الأقدمية في تاريخ الوفاة.

أجمعُ طرق الحديث مراعية التخريج على طريقة المتابعات، ثم أُبيّنُ مدار الحديث، وقد أتطرقُ للشواهد إن احتاج الأمر.

أترجم للراوي المهمل والمبهم والضعيف، من كتب تراجم رواة الحديث؛ فإن كان الراوي ثقة فمن كتب الثّقات، وإن كان ضعيفًا فمن كتب الضعفاء، وإن كان مختَلفاً فيه بين مجرِّح ومعدل فمن كتب المشتركين في الجرح والتعديل، مع إيراد كلام أهل الجرح والتعديل وبيان حكمهم.

أنقلُ حكم النُّقاد على الحديث من مظانها.

أحرص على بيان معاني المفردات الغريبة من كتب الغريب واللغة.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المقدمة: واحتوت على أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وإشكالاته، وأهدافه، ومنهجه ومنهجيته، وهيكليته.

المبحث الأول- سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها- ويتضمن مطلبين للتعريف بالصحابية – رضي الله عنها –.

المبحث الثاني- مَرْوِيَّاتُ سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها-، ويحتوي على مطلبين، مطلب للأحاديث الصحيحة، ومطلب للأحاديث لضعيفة.

الخاتمة: واحتوت على نتائج البحث، وبعض التوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

نسأل الله التوفيق والسداد، وأن يرزقنا البركة في الوقت والعمل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحثُ الأوّلُ- سُبَيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها-

المطلبُ الأوّلُ- اسمها وإسلامها:

سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها-، أسلمت قبيل صلح الحديبية حيث جاء النبيُّ- صلى الله عليه وسلم معتمرًا- حتى وصل الحديبية، فمنعه الكفار دخول مكة، وتمّ إبرام معاهدة صلح الحديبية، وكان أحد بنودها أنّ من جاءه من قريش ردّهُ إليهم، ومن جاء من المسلمين إلى أهل مكة لم يرجعوه إليهم، وكتبوا ذلك

في صحيفة وختموا عليها، فجاءت سُبَيْعَةُ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْها– مُسْلِمةً فارّة من زوجها المشرك لتلتحق بالمسلمين، فجاء زوجها صيفي بن الراهب، وقيل مسافر بن مخزوم في طلبها؛ فقال: ردَّ علي زوجتي فقد اشرطت أن ترجع إلينا من جاءك منّا، فنزل قوله– تعالى–:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ﴾[1] فاستحلفها النبيُّ –صلى الله عليه وسلم– وسألها ما أخرجكِ إلينا؟ هل بغض لزوجك، أو حبًا لله ولرسوله، ورغبة في الإسلام؟ فحلفتْ، فأعطى رسول الله – صلى الله عليه– زوجها ما دفعه من مهر، ثم تزوجها الصحابيّ سَعْد بْنِ خَوْلَةَ – رضي الله عنه–، مِنْ قبيلة بَنِي عَامِرٍ، وَكَانَ مِمَّنْ جاهدَ مع المسلمين في غزوةِ بَدْرٍ، وكان عمره خمس وعشرين سنة، وشهدَ غزوة أحد، والخندق، وصلح الحديبية – فتوفاه اللهُ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، وهو مع رَسُولِ اللهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فولدتْ بمكةَ بعدهُ بِنِصْفِ شَهْرٍ أو أكْثَرَ[2].

المطلبُ الثّاني– روايتها للحديث.

كانت – رضي الله عنها– مُقلة في الرّواية، وإنما اشتهرت قصتها عندما توفى زوجها وهي حامل فولدت بعده بفترة وجيزة، ولم تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام، بل سمح لها النّبي– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بالزواج، فكانت عدة الحامل للوفاة هي انتهاء حملها، فروت الحديثَ عن النّبيّ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وعن عَائِشَةَ – رضِيَ الله عنها–، ورَوى عنها من الصحابةِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عُمَرَ، الْمِسْوَرُ بْنِ مَخْرَمَةَ،

1 – سورة الممتحنة من الآية (10).

2 – ينظر: السنن الكبرى للبيهقي 703/7، والاستيعاب لابن عبد البر، ترجمة (3348) ص 912، ومعالم التنزيل للبغوي ص1304، وأسد الغابة لابن الأثير، ترجمة (6982) ص 1528، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (7156) 35 / 193، والإصابة لابن حجر، ترجمة (11318) 3/ 1889، وتهذيب التهذيب 4 / 676.

وأُمُّ سَلَمَةَ، أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ –رضي الله عنهم–، وروى عنها فقهاء الكوفة، وفقهاء المدينة قصة انقضاء عدتها منهم: عَلِيّ بْنِ خَلَفٍ، ومَسْرُوق الأَجْدَعُ، وزُفَرَ بْنَ أَوْسِ النَّصْرِيَّ، وعُمَرَ بْنِ الْأَرْقَمِ الزُّهْرِيّ، ، عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ[1].

وفاتها: مَرَّتْ بِغَزَّةَ فَأَصَابَهَا الطَّاعُونُ فَمَاتَتْ [2]– رضي الله عنها–.

المبحثُ الثّانِي: مَرْوِيَّاتُ سُبَيْعَةُ الْأَسْلَمِيَّةِ– رَضِيَ اللَّهُ عَنْها–

المطلبُ الأوّلُ– الأحاديثُ الصّحيحة.

الحديثُ الأوّلُ– قالَ البُخاريُّ: قَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ الزهريّ، قَالَ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ، أَنَّ أَبَاهُ كَتَبَ إِلَى بْنِ الْأَرْقَمِ، يَأْمُرُهُ أَنْ يذهبَ إلى سُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ؛ فَيَسْأَلَهَا عَنْ مَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حِينَ اسْتَفْتَتْهُ، فَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ الْأَرْقَمِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ يُخْبِرُهُ أَنَّ سُبَيْعَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا فَتُوُفِّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَهِيَ حَامِلٌ، فَلَمْ تَنْشَبْ[3] أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ فَلَمَّا تَعَلَّتْ[4] مِنْ نِفَاسِهَا، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ، فَقَالَ لَهَا: مَا لِي أَرَاكِ تَجَمَّلْتِ لِلْخُطَّابِ تُرَجِّينَ النِّكَاحَ؟ فَإِنَّكِ وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى تَمُرَّ عَلَيْكِ أَرْبَعَةُ

---

1 – ينظر: معرفه الصحابة لأبي نعيم، ترجمة (3898) 6/ 3349، والاستيعاب لابن عبد البر، ترجمة (3348) ص913، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (7156) 35 / 194، تهذيب التهذيب لابن حجر 4 / 676، وأعلام النساء، لرضا كحالة 148/1.

2 – دلائل النبوة للبيهقي 219/6، وفتح الباري لابن حجر 289/12، وشرح الزرقاني الموطأ 138/4.

3– تَنْشَبْ أي: لم تلبث، ولم تمكث، وأصل النشوب: التعلق، كأنه لم تتعلق بشيء غيره. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير 4140/9، وتفسير غريب الحديث لابن حجر ص238 (مادة: نشب).

4– تَعَلَّتْ: قامت وارتفعت وطهرت، أي: خرجت من نفاسها، ويحتمل أن يكون المعنى: سلمت وصحّت، وأصله تعلّلت، أعلها الله، أي أزال علتها. ينظر: الفائق في غريب الحديث للزمخشري، (مادة: علو)925/3، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (مادة: علّل) 2881/7.

أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، قَالَتْ سُبَيْعَةُ: فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أَمْسَيْتُ، وَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَفْتَانِي بِأَنِّي ((قَدْ حَلَلْتُ

حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي، وَأَمَرَنِي بِالتَّزَوُّجِ إِنْ بَدَا لِي)).

تَخْرِيجُ الحَدِيثِ:

أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرًا، حديث (3991) 785/1، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، حديث (1484) 691/2، وأبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب في عدة الحامل، حديث (2306) ص468، والنسائي في السنن الصغرى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (3548) ص495، وفي الكبرى، كتاب الطلاق، باب ما استثنى من عدة المطلقات، حديث (5682) 302/5، وأبو عوانة في مستخرجه، مبتدأ كتاب الطلاق، بيان الإباحة للحامل المتوفى عنها زوجها أن تتزوج، حديث (4644) 189/3، والطبراني في الكبير، سبيعة بنت الحارث الأسلمية، حديث (749) 295/24، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب العدد ، باب عدة الحامل من الوفاة، حديث (15468)703/7.

كلهم من طرقٍ عن يُونُسَ بْنُ يَزِيدَ.

وتُوبِعَ يُونُسَ بْنُ يَزِيدَ تابعهُ كل من: يَزِيدُ بْنِ أَبِي حَبِيب، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن، حديث (5319) 1053/1، والنسائي في الكبرى، كتاب الطلاق، باب ما استثنى من عدة المطلقات، حديث (5683) 5/ 302-303، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب العدد، باب عدة الحامل من الوفاة، حديث (15470) 704/7.

ومُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ، أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل، حديث (3550) ص495.

وسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أخرجه الشافعي في مسنده، ومن كتاب الرسالة إلا ما كان معادا، حديث (1236) 1431/2، ومن طريقه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب العدد، باب عدة الحامل من الوفاة، حديث (15470) 704/7.

ومَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب المطلقة يموت عنها زوجها وهي في عدتها، حديث (11722) 473/6، وعنه الإمام أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حديث سبيعة الأسلمية، حديث (28197) 290/11، وابن راهويه في مسنده، سبيعة بنت الحارث، حديث (2317) 197/5، والطبراني في معجمه الكبير، سبيعة بنت الحارث الأسلمية، حديث (750) 295/24.

وصَالِحُ بْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، أخرجه ابن راهويه في مسنده، سبيعة بنت الحارث، حديث (2315) 188/5.

كلهم عن ابن شهاب، حدثني عبيد الله بن عتبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم به.

دِرَاسَةُ الإِسْنادِ:

1-اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ بن عَبْد الرَّحْمَنِ الفَهْميّ، أبو الحارث، فقيه مصري (ت 175هـ) وثقه العجلي، وقال الإمام الشافعي:" الليث أفقه من مالك" وقال الإمام أحمد: ثقة ثبت"[1]، وقال عنه الذهبي: "الإمام الحافظ شيخ الديار المصرية وعالمها" [2]، وعده ابن حجر من رجال الطبقة السابعة، وقال:" ثقة ثبت فقيه إمام مشهور"[3].

1- ينظر: الثقات للعجلي، ترجمة (1565) 230/2، وتاريخ أسماء الثقات لابن شاهين ص196، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه، ترجمة (1389) 159/2، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (5016) 255/24.

2 - تذكرة الحفاظ، ترجمة (210) 298/1.

3 - تقريب التهذيب، ترجمة (5720) ص817.

2-يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ بن أَبِي النَّجَادِ الْأَيْلِيُّ (ت152هـ) وثقه النّسائيُّ، والإمام أحمد والعجلي[1]، وقال الذهبي:" الحافظ الثبت"[2]، وعدّهُ ابنُ حجرٍ من رجال الطبقة السّابعة، وقال: "ثقة إلا أنه في الرواية عن الزهري وهما"[3].

3-مُحَمَّدَ بن مُسْلِمِ بن عُبَيْدِ اللَّهِ بن شِهَابٍ الزُّهْرِيّ، أبو بكر (124هـ)، تابعي، وثقهُ العجلي[4]، وقال عنه الذهبي: "أعلمُ الحفاظ"[5]، وقال ابن حجر: "الفقيه الحافظ متفق على إتقانه وثبته"[6].

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح؛ فقد أخرجه الشيخان، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، حديث (7810)448/4، وعزاه للإمام أحمد وقال: "رجاله رجال الصحيح".

وله شواهد من حديث الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وأُمِّ سَلَمَةَ، وأَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهم– جميعهم رووا قصة انتهاء عِدّة سُبَيْعَة الْأَسْلَمِيَّةِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْها– بعد وفاة زوجها بوضع حملها.

حديثُ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْه–:

أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً، حديث (1831) ص384 ، وعنه الشافعي في مسنده، ومن كتاب العدد إلا ما كان منه معاداً، حديث (1462)1671/2 ، وابن سعد في الطبقات الكبرى، طبقات البدريين من الأنصار 228/8، والإمام أحمد في مسنده، أول مسند

1- ينظر: معرفة الثقات للعجلي، ترجمة (2068)379/2، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه، ترجمة (1899)307/2، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (7188) 551/32.

2 – تذكرة الحفاظ، ترجمة (156)136/1.

3 – تقريب التهذيب، ترجمة (7976) ص110.

4 – ينظر: معرفة الثقات للعجلي، ترجمة (1645) ص182، ورجال صحيح مسلم لابن منجويه، ترجمة (1510) 205/2، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (5606)419/26.

5 – تذكرة الحفاظ، ترجمة (97)182/1.

6 – تقريب التهذيب، ترجمة (6336) ص896.

الكوفيين، حديث المسور بن مخرمة الزهري، حديث رقم(19430)640/7، والبخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن، حديث (5320) 1053/2، والنسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل، حديث (3537) ص493، وفي الكبرى، كتاب الطلاق، عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (5669)296/5 ، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب العدد، باب عدة الحامل الوفاة، حديث (15467)703/7، وفي معرفة السنن، كتاب العدد، باب عدة الوفاة، حديث (15282)205/11.

وتُوبع الإمام مالك، تابعه كل من: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب المطلقة يموت عنها زوجها وهي في عدتها، حديث رقم (11734) 476/6، وعنه الطبراني في معجمه الكبير، من اسمه مسور، عروة بن الزبير، حديث (5)6/20.

وحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أخرجه أحمد في مسنده، أول مسند الكوفيين، حديث المسور بن مخرمة، حديث (19433) 640/7.

وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث رقم (3537) ص493، وابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلّت للأزواج، حديث رقم (2029) ص220.

ومَسْلَمَةُ الْقَعْنَبِيُّ، أخرجه الطبراني في معجمه الكبير، من اسمه مسور، عروة بن الزبير، حديث (8)7/20.

وأَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ، أخرجه ابن حبان في صحيحه كما في الإحسان، كتاب الطلاق، باب العدّة، ذكر الإباحة للمرأة الحامل إذا مات عنها زوجها أن تتزوج بعده، حديث (4284)250/6، وأبو يعلى في مسنده، حديث المسور بن مخرمة، حديث رقم (7175) ص1304، والطبراني في معجمه الكبير، مسور، عروة بن الزبير عن مسور، حديث (11)8/20.

وعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِى أُوِيْسٍ، أخرجه كذلك الطبراني في معجمه الكبير، مسور، عروة بن الزبير عن مسور، حديث (7) 7/20.

كلهم عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ عروة بن الزبير، عَنِ الْمِسْوَرِ، أَنَّهُ قال: أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ نُفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "قَدْ حَلَلْتِ فَانْكِحِي مَنْ شِئْتِ".

حديث أُمّ سَلَمَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْها-:

رُوي حديث أم سلمة- رَضِيَ اللَّهُ عَنْها- من طريق عبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن أبي كثير، وسليمان بن يسار، وعبد ربه بن سعيد بن قيس.

أولا – طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْن هُرْمُزَ: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب وأولات الأحمال، حديث(5318) 1058/2، والنسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عتها زوجها، حديث (3546) ص494، وفي الكبرى، كتاب الطلاق، باب ما استثنى من عدة المطلقات، حديث (5680) 301/5، والطبراني في معجمه الكبير، الزيادات في حديث أم سلمة، حديث (987) 410/23، والبيهقي في سننه الكبرى، كتاب العدة، باب عدة الحامل من الوفاة، حديث (15472) 7/ 705.

جميعهم من طريق الليْث، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ.

وتُوبع الليْثُ تابعه: يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيعَةَ، أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط، من اسمه عبد الملك، حديث (4829) 110/5.

كلاهما- جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعَةَ – عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ زَيْنَبَ ابْنَةَ أَبِى سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ عَنْ أُمِّهَا أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِ – صلى الله عليه وسلم – أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهَا سُبَيْعَةُ كَانَتْ تَحْتَ زَوْجِهَا ، تُوُفِّىَ عَنْهَا وَهْىَ حُبْلَى ، فَخَطَبَهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْكِحَهُ ، فَقَالَ وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحِيهِ حَتَّى تَعْتَدِّى آخِرَ الأَجَلَيْنِ، فَمَكُثَتْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِ لَيَالٍ ثُمَّ جَاءَتِ النَّبِيَ – صلى الله عليه وسلم – فَقَالَ " انْكِحِي ".

وقال الطبراني:" لم يروه عن الأعرج إلا ابن لهيعة".

قلتُ: لم يتفرد به ابن لهيعة فقد تابعه جعفر بن ربيعة عند البخاري، بمثله إلا أنه في رواية ابن لهيعة: " فَمَكُثَتْ قَرِيبًا مِنْ عَشْرِين لَيلة"؛ فحكمه صحيح.

ثانيًا– طريقُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: وأولات الأحمال، حديث (4909) 967/2 من طريق شَيْبَانِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التميمي، وتوبع شيبان تابعه كل من:

حَجَّاجُ الصَّوَّافِ: أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عتها زوجها، حديث (3542) ص494، والطبراني في معجمه الكبير، باب الياء، ما أسندت أم سلمة، حديث (537) 258/23.

ومَعْمَرُ بْنُ راشِدٍ: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب المطلقة ويموت عنها زوجها وهي في عدتها، حديث (11723) 474/7، وعنه الطبراني في المعجم الكبير، باب الياء، ما أسندت أم سلمة، حديث (532) 257/23 بمثله غير أن فيه: " فَأَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ غُلاَمَهُ كُرَيْبًا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ".

ثلاثتهم عَنْ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ جَالِسٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ أَفْتِنِي فِي امْرَأَةٍ وَلَدَتْ بَعْدَ زَوْجِهَا بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ آخِرُ الأَجَلَيْنِ، قُلْتُ أَنَا:﴿ وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [1] قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَرْسَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ غُلاَمَهُ كُرَيْبًا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: قُتِلَ زَوْجُ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ وَهْيَ حُبْلَى، فَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً؛ فَخُطِبَتْ فَأَنْكَحَهَا رَسُولُ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم –، وَكَانَ أَبُو السَّنَابِلِ فِيمَنْ خَطَبَهَا".

ثالثا– طريق سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ: أخرجه الإمام مالك في موطأه، كتاب الطلاق، باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا، حديث(1832) ص384، وعنه الشافعي في مسنده، من كتاب العدد، باب إلا ما كان معاد، حديث(1297) 2438/3، والنسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عتها

1 – سورة الطلاق، من الآية (4).

زوجها، حديث (3544) ص494، وفي الكبرى، كتاب الطلاق، باب ما استثنى من عدة المطلقات، حديث (5678) 300/5، وأبو عوانة في مستخرجه، مبتدأ كتاب الطلاق، بيان الإباحة للحامل المتوفى عنها زوجها أن تتزوج حين تضع حملها، حديث(4645) 190/3، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان، كتاب الطلاق، باب العدّة، ذكر وصف عدة المتوفى عنها زوجها وهي حامل، حديث(4282) 249/6، والطبراني في المعجم الكبير، باب الياء، ما أسندت أم سلمة، سليمان بن يسار عن أم سلمة، حديث (573) 269/23.

وتوبع الإمام مالك تابعه كل من: عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، حديث (1485) 691/2، وأبو عوانة في مستخرجه، مبتدأ كتاب الطلاق، بيان الإباحة للحامل المتوفى عنها زوجها أن تتزوج حين تضع حملها، حديث (4646) 190/3.

واللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، حديث (1485) 691/2، والترمذي في جامعه، أبواب الطلاق واللعان، باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (1194) ص291، والنسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عتها زوجها، حديث (3542) ص494.

وسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عتها زوجها، حديث (3543) ص494، وإسحاق بن راهويه في مسنده، مسند أم المؤمنين أم سلمة، زيادات أهل مكة والمدينة وغيرهم، حديث (1928) 151/4، والدارمي في سننه، من كتب الطلاق، باب في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها والمطلقة، حديث(2717) ص313، وأبو عوانة في مستخرجه، مبتدأ كتاب الطلاق، بيان الإباحة للحامل المتوفى عنها زوجها أن تتزوج حين تضع حملها، حديث(4648) 191/3.

وهُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: أخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، حديث أم سلمة رضي الله عنها، حديث (27228) 18/11.

ويَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، المرأة يتوفى عنها زوجها فتضع بعد وفاته بيسير، حديث(17366) 201/6، وعنه مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، حديث(1485) 691/2، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، ومن ذكر أبي السنابل بن بعك بن عبد الدار، حديث (616) 443/1، والبيهقي في الكبرى، كتاب العدة، جماع أبواب عدة المدخول بها، باب عدة الحامل من الوفاة، حديث (15471) 704/7، وأخرجه أحمد في مسنده، مسند النساء، حديث أم سلمة رضي الله عنها، حديث (27432) 73/11، والدارمي في سننه، من كتب الطلاق، باب في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها والمطلقة، حديث(2716) ص313، وأبو يعلى في مسنده، مسند أم سلمة، حديث(6972) 1257/2، وابن الجارود في المنتقى، كتاب الطلاق، باب العدد، حديث (762) ص192.

وجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (3945) ص494، وفي الكبرى، كتاب الطلاق، باب ما استثنى من عدة المطلقات، حديث (5679) 301/5، والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه، باب القول فيما يعرف به الإجماع ومن يعتبر قوله، حديث (451) 432/1.

وعَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: أخرجه أبو عروبة الحراني في جزئه، حديث (8) ص34.

جميعهم عن يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَابْنَ عَبَّاسٍ اجْتَمَعَا عِنْدَ أَبِى هُرَيْرَةَ وَهُمَا يَذْكُرَانِ الْمَرْأَةَ تُنْفَسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِدَّتُهَا آخِرُ الأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ قَدْ حَلَّتْ. فَجَعَلاَ يَتَنَازَعَانِ ذَلِكَ قَالَ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي – يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ – فَبَعَثُوا كُرَيْبًا – مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ – إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ

قَالَتْ إِنَّ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةَ نُفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيَالٍ وَإِنَّهَا ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ.

قال الإمام مسلم:" إلا أنَّ الليثَ بن سعدٍ ذكر فِي حَدِيثِهِ فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ وَلَمْ يُسَمِّ كُرَيْبًا".

رَابِعًا– عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ قَيْسٍ: أخرجه الإمام مالك في موطأه، كتاب الطلاق، باب عدة المتوفى زوجها إذا كانت حاملا، حديث (1829) ص 383، وعنه الشافعي في مسنده، كتاب العدد، إلا ما كان منه معاد، حديث (1297)2438/3، وعبد الرزاق في مصنفه، كتاب الطلاق، باب المطلقة ويموت عنها زوجها، حديث (11726) 475/7، والإمام أحمد في مسنده، مسند النساء، حديث أم سلمة، حديث (27473)84/11، والنسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (3940) ص493، وابن حبان كما في الإحسان، كتاب الطلاق، باب العدة، ذكر القدر الذي وضعت فيه سبيعة، حديث (4283) 249/6–250، والطبراني في معجمه الكبير، باب الياء، ما أسندت أم سلمة، حديث (547) 261/23، والبيهقي في معرفة السنن، كتاب العدة، باب عدة الوفاة، حديث (15280) 204/11.

وتوبع الإمام مالك، تابعه شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، أخرجه: الطيالسي في مسنده، أحاديث النساء، ما روت أم سلمة، حديث (1698) 170/3، وعنه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (3945) ص494، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند النساء، حديث أم سلمة، حديث (27416)69/11، والطبراني في معجمه الكبير، ما أسندت أم سلمة، حديث (546) 261/23، والبغوي في الجعديات، عبد ربه بن سعيد، حديث (1632) 677/2–678 بمثله.

حديث أَبِي السَّنَابِلِ – رضي الله عنه– : أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطلاق، باب عدة الحامل للوفاة، حديث (3938) ص493، وفي الكبرى، كتاب

الطلاق، باب ما استثنى من عدة المطلقات، حديث (5671) 296/5، وابن راهويه في مسنده، ما يروى عن سبيعة بنت الحارث، حديث (2312) 186/5، وابن حبان كما في الإحسان، كتاب الطلاق، باب العدة، ذكر الأخبار بأن المتوفي عنها زوجها أن تتزوج بعد وضع الحمل، حديث (4283) 249/6-250، والطبراني في معجمه الكبير، من كنيته أبا السنابل، أبو السنابل بن الحارث، حديث (899) 358/23، من طريق جرير بن عَبْدِ الْحَمِيدِ.

وتوبع جرير تابعه كل من: أَبُو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمٍ: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب النكاح، باب في المرأة المتوفى عنها زوجها فتضع بعد وفاته، حديث (17365) 200/6-201، وعنه ابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلّت للأزواج، حديث (2027) ص220، والطبراني في معجمه الكبير، من كنيته أبا السنابل، أبو السنابل بن الحارث، حديث (896) 357/23، وأخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصلاة، باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (2313) ص313.

وشَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ: أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الطلاق واللعان، باب في الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (1193) ص290، والإمام أحمد في مسنده، أول مسند الكوفيين، حديث أبي السنابل، حديث (19226) 538/7.

وأبو عَوانةَ الوضّاح بْنُ عَبْدِ اللهِ اليَشْكُري: أخرجه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الطلاق، باب ما جاء في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حديث (1507) 350/1، وابن راهويه في مسنده، ما يُروى عن سبيعة بنت الحارث، حديث (2313) 188/5، والطبراني في معجمه الكبير، من كنيته أبا السنابل، أبو السنابل بن الحارث، حديث (898) 357/23.

أربعتهم عَنْ مَنْصُورِ بن المُعْتَمِر، عَن النَّخَعِي، عَنِ الأَسْوَدِ بين يَزِيد، عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ، قَالَ: "وَضَعَتْ سُبَيْعَةُ الأَسْلَمِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِبِضْعٍ

وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نِفَاسِهَا تَشَوَّفَتْ، فَعِيبَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَذُكِرَ أَمْرُهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنْ تَفْعَلْ فَقَدْ مَضَى أَجَلُهَا".

حكم عليه التِّرْمِذِيُّ بالانقطاع فقال: " حَدِيثُ أَبِي السَّنَابِلِ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَلَا نَعْرِفُ لِلأَسْوَدِ سَمَاعًا مِنْ أَبِي السَّنَابِلِ، وقال البخاري: " لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" [1].

الحديثُ الثَّاني: قال الحاكم النيسابوري: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْفَضْلِ الشَّعْرَانِيُّ، حدثَنَا جَدِّي، حدثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حدثَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، قال: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي سَوِيَّةَ، قال أَنَّهُ سَمِعَ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ، تَقُولُ: دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ نِسْوَةٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ؛ فَقَالَتْ: صَوَاحِبُ الْحَمَّامَاتِ، وقَالَتْ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: ((الْحَمَّامُ حَرَامٌ عَلَى نِسَاءِ أُمَّتِي)).

تَخْرِيجُ الحَدِيثِ:

أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب الأدب، حديث (7784) 322/4.

الحُكمُ على الحديثِ:

قال الحاكم عقبه:" هذا حديث صحيح ولم يخرجاه"، و وافقهُ الذهبيّ في التلخيص، ووافقهما المنذري في الترغيب والترهيب، حديث (165) 130/1، والعراقيُّ في تخريج أحاديث الإحياء، حديث (338) 89/1، وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة، حديث (3439) 1292/9 وقال:" إسناد جيد متصل".

المطلبُ الثّانِي- الأحاديثُ الضّعيفة.

الحَدِيثُ الأوّلُ- قال ابن أبي عاصم: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُبَيْعَةَ الأَسْلَمِيَّةِ، قال: أَنّ رَسُولَ اللهِ

1 - جامع الترمذي ص290.

–صلى الله عليه وسلم –قَالَ: ((مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ، فَلْيَمُتْ، فَإِنَّهُ لا يَمُوتُ بِهَا أَحَدٌ، إلا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا، أَوْ شَفِيعًا)).

تَخْرِيجُ الحَدِيثِ:

أخرجهُ ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني، سبيعة بنت الحارث الأسلمية، حديث رقم (3275) 65/6، والطبراني في معجمه الكبير، باب السين، سبيعة بنت الحارث الأسلمية، حديث (747) 294/24، وأبو نعيم في أخبار أصبهان، باب العين، من اسمه عبيد الله، عبيد الله بن يحيى 2 /103، وفي معرفة الصحابة، باب السين، سبيعة بنت الحارث الأسلمية 3349/6، والبيهقي في شعب الإيمان، فضل الحج والعمرة، حديث (4184) 1519/3 من طرق عن ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ.

وتُوبِعَ إِسْمَاعِيلُ، تابعه: يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيدٍ، أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه، حديث (1760) 59/2.

ومُصْعَبٌ الزُّبَيْرِيُّ، أخرجه أبو يعلى كما في المطالب العالية لابن حجر، كتاب الحج، باب حرم المدينة، حديث (1317) 146/7، وبيبي الهروية في جزئها، حديث (2) ص 30، ومن طريقها أخرجه الذهبي في معجم الشيوخ 308/2.

ثلاثتهم عن عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قال: عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عكرمة، عن عبيد اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ –رَضِيَ الله عَنْهما– عن أبيه عَنْ سَبِيعَةَ – رَضِيَ الله عَنْها– به.

دِرَاسَةُ الإِسْنَادِ:

1–عَبْدُ اللهِ بْنُ شَبِيب العبسي، أَبُو سعيد الربعِي الْمَكِّيّ، قال ابن أبي حاتم:" رفيق أبي في المدينة"، وقال أبو أحمد الحاكم:" ذاهبُ الحديث، وذكر الرَّازِيّ أنه: يحل

ضرب عُنُقه"[1]، وقال ابن حبان: " يقلب الْأَخْبَار ويسرقها لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ؛ لِكَثْرَة مَا خَالف أقرانه فِي الرِّوَايَات عَن الْأَثْبَات"[2].

وقال الذهبي: "واه"[3].

2-إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُوَيْسٍ بن أبي عَامر، أبو عبد الله الأَصْبَحيُّ، (ت226هـ) ابن أخت الإمام مالك، وثقه ابن حبان[4]، وقال ابن معين: "صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك"، وقال أبو حاتم:" محله الصدق وكان مغفلا"[5]، وضعّفه النّسائي[6]، وعدّه ابن حجر من رجال الطبقة العاشرة، وقال:" صدوق يخطئ في أحاديث من حفظه"[7].

3-عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن الدَّرَاوَرْدِيّ، أبو محمد (ت 187هـ) قال وثقه أبو حاتم: وقال "محدث"، وقال عنه ابن معين:" ليس به بأس"، وقال أبو زرعة:" سيئ الحفظ فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ "، وقال الإمام أحمد: " إذا حدث من حفظه يهم، ليس هو بشيء، وإذ حدث من كتابه فنعم"، وأما ابن المديني فقال:" ثقة

1 - ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (7721)99/5، والكامل لابن عدي، ترجمة (1099) 430/5.

2 - المجروحين، ترجمة (518) 47/2.

3 - ميزان الاعتدال للذهبي، ترجمة (4376) 2/ 438، والمغني في الضعفاء، ترجمة (3212) 542/1.

4 - ينظر: الثقات لابن حبان 99/8.

5 - ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (613)121/2، والكامل لابن عدي، ترجمة (154) 525/1، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (459) 123/3-125.

6 - ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي، ترجمة (44) ص 51.

7 - ينظر: تقريب التهذيب، ترجمة (464) ص141.

ثبت"[1]، ووثقه ابن حبان[2]، وقال الذهبي: "صدوق، غيره أقوى منه"[3]، وعده ابن حجر من الطبقة الثّامنة، وقال: "صدوق كان يُحدث من كتب غيره فيخطئ"[4].

4-أُسَامَة اللَّيثِيّ المدني، أبو زيد (ت 153هـ) ضعفه النّسائيّ وقال: "ليس بالقوى"[5]، وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال أحمد: "ليس بشيء"، ووثقه يحيى بن معين، وترك حديثه بأخره، وكان يحيى القطان يضعفه[6]، وقال ابن عدى: "ليس به بأس" [7]، وعدّه ابن حجر من الطبقة السّابعة، وقال: "صدوق يهم"[8].

5-عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِكْرَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ، أبو محمد، قال عنه ابن سعد: "قليل الحديث"[9] وسكت عنه أبو حاتم[10]، ووثقه ابن حبان[11].

الحُكْمُ عَلى الحَدِيثِ:

ذكره المنذري في الترغيب والترهيب، حديث (1761)512/2 وعزاه للطبراني في الكبير، وقال: رواته محتج بهم في الصحيح، وعبد الله بن عكرمة لم يجرحه أحد".

1- ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (9167) 466/5، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (3470)187/18.

2 - ينظر: الثقات لابن حبان 116/7.

3 - ميزان الاعتدال للذهبي، ترجمة (5125)2/ 633.

4 - تقريب التهذيب، ترجمة (4147) ص615.

5 - الضعفاء والمتروكين للنسائي، ترجمة (53) ص54،

6 - ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (1031) 211/2، وميزان الاعتدال للذهبي، ترجمة (706)174/1.

7 - الكامل، ترجمة (212) 76/2-77.

8 - تقريب التهذيب، ترجمة (319) ص124.

9- ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد، ترجمة (1910) 454/5، والتاريخ الكبير للبخاري، ترجمة (511) 162/5.

10 - ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (7951) 164/5.

11 - الثقات لابن حبان28/7.

وكذلك قال الهيثمي في مجمع الزوائد، حديث (2820) 493/3، وذكره ابن أبي حاتم وروى عنه جماعة ولم يتكلم فيه أحد بسوء"، وذكره الذهبي في معجم الشيوخ (308/2) وقال: "صالح الإسناد غريب".

وقال البيهقي في الشعب (1519/3): " هو خطأ إنما هو عن صميتة "، وذكره ابن حجر في المطالب العالية (146/7) وقال: " هَذَا حَدِيثٌ مَعْرُوفٌ، لَكِنْ عَنْ صُمَيْتَةَ بَدَلَ سَبِيعَةَ".

وقال الترمذي في جامعه (ص882) عقب حديث ابن عمر:" وفي الباب عن سبيعة الأسلمية"، وذكره المزي، في تهذيب الكمال في ترجمة سبيعة بنت الحارث (193/35).

حَدِيثُ صُمَيْتَةَ اللَّيْثِيَّة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْها–:

أخرجه النّسائي في سننه الكبرى، كتاب المناسك، باب من مات بالمدينة، حديث (4271) 261/4، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان، كتاب الحج، باب ذكر تشفيع المدينة في القيامة لمن مات بها، حديث (3743) 6/ 21–22، والطبراني في المعجم الكبير، باب الصاد، صميتة الليثية، حديث (824) 331/24، والبيهقي في شعب الإيمان، فضل الحج والعمرة، حديث (4183) 1518/3 من طرقٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ.

وتُوبِع يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ تابعهُ: صَالِحُ بْنُ أَبِي الأَخْضَرِ، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، باب الصاد، صميتة الليثية، حديث رقم (823) 331/24، وأبو نعيم في معرفة الصحابة، باب الصاد، صميتة الليثية، حديث (7729) 3381/6، والبيهقي في شعب الإيمان، فضل الحج والعمرة، حديث (4183) 3/ 1518.

كلاهما عن ابن شهاب الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن الصميتة امرأة من بني ليث قال: سمعتها، تحدث صفية بنت أبي عبيد أنها، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم به، غير أن رواية ابن أبي الأخضر ليس فيها ذكر صفية بنت أبي عبيد.

وصححه النّسائيّ، وقال في الكبرى عقب حديث (1971)382/2: " حيي بن عبد الله ليس ممن يعتمد عليه، وهذا الحديث غير محفوظ، والله أعلم؛ لأن الصحيح عن النبي– صلى الله عليه وسلم–: " من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فإني أشفع لمن مات بها ".

وللحديث شاهد من حديث ابن عُمَر – رضي الله عنه –:

أخرجهُ الترمذيُّ في جامعه، أبواب المناقب، باب ما جاء في فضل المدينة، حديث (3917) ص881–882، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب فضل المدينة، حديث (3112) ص 338، وابن حبان في صحيحه كما في الإحسان، كتاب الحجّ، باب ذكر إثبات الشفاعة لمن أدركته المنيّة، حديث (3733) 21/6، والبيهقي في شعب الإيمان، فضل الحج والعمرة، حديث (4185)3/ 1519 ، والبغويّ في شرح السنة، كتاب الحج، باب فضل المدينة، حديث (2020) 324/7 من طرق عن هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيّ.

وتوبع هِشَام الدَّسْتُوَائِيّ تابعه: الْحَسَنُ بْنُ جَعْفَرٍ، أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند بني هاشم، مسند ابن عمر، حديث (5566) 257/3، وابن الأعرابي في معجمه، حديث الترقفي، حديث (2366) 1099/3، والدّارقُطني في العلل 58/13.

كلاهما– الدَّسْتُوَائِيّ، وابْنُ جَعْفَرٍ– عن أيوب بن أبي تميمة السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال: ((مَنِ اسْتَطَاعَ أَنْ يَمُوتَ بِالْمَدِينَةِ فَلْيَمُتْ بِهَا فَإِنِّى أَشْفَعُ لِمَنْ يَمُوتُ بِهَا)).

الحكمُ على الحديثِ:

قال الترمذي:" وفي الباب عن سبيعة الأسلمية"، وقال: "حسن صحيح غريب من حديث أيوب السختياني".

وذكره عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الوسطى 341/2 وقال:" صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، حديث (3917) 587/3، وفي السلسلة الصحيحة، حديث (2928) 1033/6.

الحديثُ الثّاني- قال أبو بكر الروياني، أخبرنا أَحْمَدُ، نا عَمّي، أخبرنا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ الرُّعَيْنِيِّ، عَنِ الْمُغِيرَةِ الْحَجْرِيِّ، عَنْ دُخَيْنٍ الْحَجْرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَذْكُرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَأَى سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ- رضي الله عنها- تَأْكُلُ بِشِمَالِهَا فَقَالَ: ((مَا لَهَا تَأْكُلُ بِشِمَالِهَا، أَخَذَهَا دَاءُ غَزَّةَ))، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّ فِي يَمِينِي قُرْحَةً، قَالَ: ((وَإِنْ)).

تَخْرِيجُ الحَدِيثِ:

أخرجه الروياني في مسنده، إياس بن عامر أبو سلمى، حديث رقم (270) 200/1، والطبراني في المعجم الكبير، من اسمه عقيل، دخين أبو الهيثم كاتب عقبة، حديث (888) 321/17، والبيهقي في دلائل النبوة، جماع أبواب دعواته – صلى الله عليه وسلم- المستجابة في الأطعمة، باب دعائه على من أكل بشماله 239/6 من طرق عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ.

وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير، من اسمه عقيل، المغيرة بن هند الحجري، حديث (897) 324/17 عن عَبْدِ الله بْنِ صَالِحٍ.

كلاهما- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَبْدُ اللهِ بْنِ صَالِحٍ – قال حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ نُعَيْمٍ الرُّعَيْنِيِّ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ نَهِيكٍ الْحَجْرِيِّ، عَنْ دُخَيْنٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ به.

دِرَاسَةُ الإِسْنَادِ:

1-أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَهْبِ بنِ مُسْلِمٍ القُرَشِيُّ المِصْرِيُّ، أبو عُبَيد اللَّهِ (ت264هـ)، قال عنه أبو حاتم:" أمره مستقيم، ثم خلط بعد ذلك، وكان صدوقا"(1)، وعدّه ابنُ حجر من رجال الطبقة الحادية عشر، وقال: "صدوق تغير بآخره"(2).

2-عَبْدُ اللهِ بنُ وَهْبِ بنِ مُسْلِمٍ الفِهْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ المِصْرِيُّ، الفقيه المالكي (ت197هـ) لزم الإمام مالك أكثر من عشرين سنة، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وقال الإمام أحمد: "ما أصح حديثه وأثبته"، وقال أبو حاتم: "جمع ابن وهب وصنّف، وهو حفظ على أهل الحجاز حديثهم"[3]، وعدّه ابنُ حجرٍ من رجال الطبقة التاسعة، وقال: "ثقة حافظ عابد"[4].

3-عَبْدُ اللهِ بنُ لَهِيْعَةَ الحَضْرَمِيُّ، أبو عبد الرحمن، المِصْرِيُّ (ت 174هـ) قال أبو زرعة وأبو حاتم: "ضعيف مضطرب يكتب حديثه على الاعتبار، ما حديث ابن لهيعة بحجة"، وقال ابنُ معينٍ: "ليس حديثه بذلك القوي"[5]، وذكره ابن عدي في الضعفاء وقال: "هو ممن يكتب حديث"[6]، وعدّه ابنُ حجرٍ من الطبقة الّسابعة، وقال: "صدوق خلط بعد احتراق كتبه "[7].

---

1 - ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (91)18/1، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (68) 386/1، والكاشف للذهبي، ترجمة (56)198/1.

2 - تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة (67) ص 94.

3 - ينظر: معرفة الثقات للعجلي، ترجمة (990)65/2، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (8213) 234/9، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (3645) 277/16، تذكرة الحفاظ للذهبي، ترجمة (304)304/1، والديباج المذهب لابن فرحون413/1.

4 - تقريب التهذيب لابن حجر، ترجمة (3718) ص556.

5 - ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص203، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (8016) 179/5، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (3513) 487/15-503.

6 - الكامل لابن عدي، ترجمة (977) 237/5.

7 - تقريب التهذيب، ترجمة (3587) ص538.

4-عُثْمَانَ بْنِ نُعَيْمٍ بن الرُّعَيْنِيّ، أخرج له ابن ماجه حديثين، وقال الذهبي: "مصري تفرّد عنه ابنُ لهيعةَ، صويلح"[1]، وعدّه ابنُ حجرٍ من رجالِ الطبقةِ السّادسة، وقال: "مجهول"[2].

5-الْمُغِيرَةُ بْنُ نَهِيكٍ الحميري الحجري، أخرج له ابنُ ماجه حديثين، سكت عنه أبو حاتم[3]، والمزي[4]، والذهبي[5]، وعدّه ابنُ حجرٍ من رجال الطبقة الرّابعة، وقال: "مجهول"[6].

الحُكْمُ عَلى الحَدِيثِ:

يوجد تصحيف في المتن عند الطبراني "أجدها داعرة" وفي رواية عبد الله بن صالح " موت بقرة" بدل " أخذها داء غزة" – وقد يكون خطأ من النساخ أو المحققين– .

الصواب ما ذكره ابنُ حجرٍ في فتح الباري 289/12 أن الطَّبَرَانِيُّ أَخْرَجَ حَدِيثِ سُبَيْعَةَ وقال:((أَخَذَهَا دَاءُ غَزَّة ... فَمَرَّتْ بِغَزَّةَ فَأَصَابَهَا طَاعُونٌ؛ فماتت))، وأنّ مُحَمَّدا الْجِيزِيّ أخرجَه فِي مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ بسَنَدٍ حَسَن.

وذكر الزرقاني في شرحه على الموطأ 4/ 138 كذلك أَخْرَجَه مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ، والطَّبَرَانِيُّ، بِسَنَدٍ حَسَنٍ بمثلِهِ.

---

1 – ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ترجمة (10185) 219/6، وتهذيب الكمال للمزي، ترجمة (3867) 500/19-501، والميزان للذهبي، ترجمة (5573) 58/3، والكاشف، ترجمة (3744)14/2.

2 – تقريب التهذيب، ترجمة (4555) ص669.

3 – ينظر: الجرح والتعديل بان أبي حاتم، ترجمة (14350)263/8.

4 – ينظر: تهذيب الكمال للمزي، ترجمة (6145) 407/28.

5 – ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي، ترجمة (8725)166/4، والكاشف، ترجمة (5604) 287/2.

6 – تقريب التهذيب، ترجمة (6901) ص966.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عقب حديث (7930)17/5 وعزاه للطبراني، وقال: "وفيه دخين الحجري وجماعة لم أعرفهم ودخين إن كان هو أبو الغصن فهو ضعيف".

قلتُ: دُخَيْنُ الْحَجْرِيّ، أبُو ليلَى المِصْريُّ، وثقهُ الذهبيُّ في الكاشف، ترجمة (9924) 383/1، وذكره ابنُ حجرٍ في التقريب، ترجمة (1832) ص310، وقال:" ثقةٌ من الطبقة الثالثة"، ولكن علل الحديثِ هم: عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ لَهِيعَةَ ضعيفٌ، والْمُغِيرَةُ بْنُ نَهِيكٍ، وعُثْمَانُ بْن نُعَيْمٍ الرُّعَيْنِيّ مجهولان.

الخاتمة

أحمُد الله العليّ القدير على ما أحاطني به من عنايةٍ، وأمدّني به من تيسير وتوفيقٍ، ومنحني هذا الشرف العظيم، وأُصلي وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد هذه الجولة بين أحاديث الصحابية سُبِيعَة الْأَسْلَمِيَّة – رَضِيَ الله عَنْها– والبحث عن طرق أحاديثها، استخلصُ بعض النتائج:

روت الصحابية سُبِيعَة الْأَسْلَمِيَّة – رَضِيَ الله عَنْها– أربع أحاديث، كان منها حديثان صحيحان، وحديثان ضعيفان.

إنّ تخريج الحديث النبوي يعتمد على تتبع طرقه؛ لمعرفة صحيحه من سقيمه.

تبيّن من خلال هذا البحث عناية علماء الحديث، وأهل الجرح والتعديل بالحديث النّبوي دراية ورواية.

إن الحديث الضعيف قد يتقوى بمتابعات وشواهد تعضده إذا لم يكن فيه راو سقطت عدالته، أو متهم بالضعف الشديد.

تبيّن من خلال عبارات النّقاد من أهل الجرح والتعديل سواء كان توثيقاً، أو تضعيفاً؛ أنها لم تصدر إلا بعد التتبع والسبر لمرويّات الرواة، ومتابعة أحوالهم.

وأخيراً أوصي طلبة العلم:

بالاهتمام بحديث النبيّ – صلى الله عليه وسلم – جمعاً ودراسة وتخريجاً من كتب الفقه، والتاريخ واللغة؛ لما في ذلك من حفظ للسنة النّبوية.

إجراء مزيد من الدّراسات حول مرويّات الصحابة خاصة الأقل شهرة.

الاهتمام بأهل الجرح والتعديل، والنّقاد من المحدّثين من حيث جمع أقوالهم ومصطلحاتهم، وبيان اختلافهم في التوثيق والتضعيف، وبيان مراتبهم في ذلك.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

1- الآحاد والمثاني تأليف ابن أبي عاصم (ت287هـ) تحقيق باسم فيصل أحمد، دار الراية، الطبعة الأولى 1411هـ - 1991 م.

2- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت739هـ) قدم له وضبطه كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1996 م.

3- الأحكام الوسطى من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، تأليف الإمام الحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبد الرحمن الأسدي الإشبيلي ابن الخراط (ت 582 هـ) تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1995م.

4- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، تصنيف الإمام الحافظ أبي أحمد بن عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365هـ) تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الاولى، 1414هـ - 1994م.

5- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي النمري (ت 463هـ) خرج أحاديثه عادل مرشد، دار الإعلام، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002 م.

6- أسد الغابة في معرفة الصحابة، للإمام عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت630هـ) دار بن حزم، الطبعة الأولى 1433هـ -2012م.

7- الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852هـ) المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1433هـ -2012 م.

8- أعلام النساء في عالمي العرب والاسلام، تأليف عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة.

9- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة، تأليف أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت 279 هـ) تحقيق صلاح بن فتحي، الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى 1424 هـ - 2004 م.

10- تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية الكويت، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.

11- تخريج إحياء علوم الدين، المسمى المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806 هـ) اعتنى به أشرف بن عبد المقصود، مكتبة دار طيبة، الطبعة الأولى 1415هـ - 1995 م.

12- تجريد أسماء الصحابة، تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ) دار المعرفة.

13- الترغيب والترهيب للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت656هـ) حكم على أحاديثه وأثاره العلامة محمد ناصر الدين الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن، مكتبة المعارف للنشر، الطبعة الأولى 1424 هـ .

14- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) تحقيق أبو الأشبال أحمد شانف، دار العاصمة، الطبعة الثانية ، 1423 هـ.

15- تهذيب التهذيب، تصنيف الحافظ أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني (ت 852هـ) اعتناء عادل مرشد، مؤسسة الرسالة 1416 هـ - 1995 م.

16- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت 742هـ) تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1992 م.

17- تذكرة الحفاظ للإمام أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت 748هـ) دار الكتب العلمية.

18- تفسير غريب الحديث لعمدة المحدثين ابن حجر، دار المعرفة، بيروت.

19- الثقات للإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد بن أبي حاتم التميمي البستي (ت 354هـ) وزارة المعارف للحكومة الهندية، الطبعة الأولى1393هـ.

20- جامع الترمذي، الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت279هـ) مراجعة صالح بن عبد العزيز ال الشيخ، دار الفيحاء ودار السلام، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999 م.

21- الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن ادريس التميمي الحنظلي الرازي (ت 327هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2002 م.

22- جزء بيبي بنت عبد الصمد الهروية، عن أبي شريح عن شيوخه، تحقيق عبد الرحمن بن عبدالجبار، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986 م.

23- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام الحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1416 هـ - 1996 م.

24- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) وثق أصوله وعلق عليه عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية ودار الريان، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

25- ذكر أخبار أصبهان، تأليف الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ) دار الكتاب الاسلامي.

26- رجال صحيح مسلم، تأليف الإمام المحدث أبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (ت 428 هـ) تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، الطبعة الأولى 1407 هـ - 1987 م.

27- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الإمام أبو الفلاح أبي عبد الحي بن محمد الحنبلي الدمشقي (ت1089هـ) تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، الطبعة الأولى 1406هـ - 1986م.

28- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1996 م.

29- سنن سعيد بن منصور، تأليف الحافظ سعيد بن منصور بن شعبة الخرساني المكي (ت227هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية بيروت.
30- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة 1424هـ - 2003م.
31- السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303هـ) قدم له عبد الله بن عبد المحسن التركي، أشرف عليه شعيب الأرناؤوط، حققه وخرج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2001 م.
32- سنن النسائي الصغرى، المجتبى من السنن للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن سنان النسائي (ت 302 هـ) إشراف صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار الفيحاء ودار السلام، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999 م.
33- سنن أبي داوود، للإمام الحافظ أبي داوود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ) خرّج أحاديثه أبو طاهر زبير علي زئي، دار السلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م.
34- سنن ابن ماجه، تصنيف أبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت 273هـ) اعتنى به فريق بيت الأفكار الدولية 1999 م.
35- شرح خاتمة المحققين وإمام العارفين العلامة محمد الزرقاني على صحيح الموطأ إمام الأئمة، وعالم المدينة، مالك بن أنس، طبع بالمطبعة الخيرية.
36- شرح السنة، للإمام المحدث الفقيه الحسين بن مسعود البغوي (ت 516 هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، مكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1403 هـ - 1983م.
37- شعب الإيمان للإمام البيهقي (ت458هـ) الإمام العلامة أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله البيهقي، تحقيق حمدي الدمرداش، دار الفكر، الطبعة الأولى 1424هـ - 2004 م.

38- صحيح البخاري، تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256ه) طبعة مقابلة على النسخة السلطانية اليونينية، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر، الطبعة 1419 هـ - 1998 م.

39- صحيح مسلم، المسمى المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت261 هـ) تشرف بخدمته والعناية به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الطبعة الاولى 1427 هـ - 2006 م.

40- الضعفاء والمتروكين، تأليف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303ه) تحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى 1405 هـ-1985م.

41- الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230 هـ) تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.

42- العلل، للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت 385 هـ) تحقيق محمد صالح، دار بن الجوزي، الطبعة الأولى 1427 هـ.

43- الفائق في غريب الحديث والأثر، للعلامة جار الله محمد بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الأولى 1414 هـ - 1993 م.

44- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ علي بن حجر العسقلاني(ت 152 هـ) اعتني به أبو قتيبة نظر محمد الفريابي، دار طيبة، الطبعة الأولى 1426ه - 2005م.

45- الكاشف في معرفة من له رواية في أصحاب الكتب الستة، للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي (ت 748 هـ) اعتنى به محمد عوادة، وأحمد محمد نمر، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى 1413 هـ - 1992م.

46- الكامل في ضعفاء الرجال، تأليف الإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت365ه) تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية.

47- معالم التنزيل للإمام محيي السنة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت516)، طبعة دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ -2002م.

48- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت807هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ-2001م.

49- مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت241هـ) تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1421 هـ- 2008 م.

50- مسند إسحاق بن راهويه، الإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي (ت 238 هـ) تحقيق وتخريج عبد الغفور عبد الحق حسين، مكتبة الإيمان، الطبعة الاولى 1412 هـ 1991م.

51- مسند الإمام محمد من إدريس الشافعي (ت204 هـ) ويليه ترتيب مسند الإمام رتبه سنجر بن عبد الله الناصري، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الاولى، 1426 هـ - 2005 م.

52- مسند أبي عوانة، للإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت 316هـ) تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.

53- مسند الدارمي، للإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (ت 255 هـ) دار بن حزم، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002 م.

54- المستدرك على الصحيحين، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مع تضمينات الإمام الذهبي في التلخيص، والميزان والعراق في أماليه والمناوي في فيض القدير، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990 م .

55- المصنف، للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت 211 هـ) ومعه كتاب الجامع، للإمام معمر بن راشد الأسدي، رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية 1403 هـ - 1983 م.

56- المصنف لابن أبي شيبة، الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن أبي شيبة العبسي (ت 235 هـ) تحقيق أسامة بن إبراهيم بن محمد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1429 هـ - 2008 م.

57- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) تحقيق حسين بن يوسف بن مصطفى، تنسيق سعد بن ناصر الشتري، دار العاصمة، ودار الغيث، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.

58- معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ) خرج أحاديثه عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة للطباعة والنشر، ودار الوفاء، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1991م.

59- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن إسحاق بن مهران الأصبهاني (ت430 هـ) تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.

60- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث والضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم، للحافظ أبي الحسن احمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي نزيل في طرابلس الغرب (ت 261هـ) ترتيب نور الدين الهيثمي وتقي الدين ابن السبكي، دراسة وتحقيق عبد العليم البستوي، مكتبه الدار السعودية، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1985 م.

61- المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360 هـ) تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية 1404 هـ - 1983 م.

62- المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360 هـ) تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1415 هـ - 1995 م.

63- معجم الشيوخ، المعجم الكبير للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ) تحقيق محمد الحبيب، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م.

64- المعجم، تصنيف الإمام أبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم، دار بن الجوزي، الطبعة الأولى 1418هـ - 1997م.

65- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق أبي عبد الله مصطفى العدوي، دار بلنسا، الطبعة الأولى 1423 هـ- 2002 م.
66- موارد الضمان إلى زوائد ابن حبان، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار الثقافة العربية، الطبعة الأولى 1411 هـ - 1990 م.
67- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، دار بن حزم، الطبعة الأولى 1432 هـ- 2011م.
68- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت 606 هـ) تحقيق أحمد بن محمد الخراط، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.